قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٥ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع الربط بين الجامعات (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع الربط بين الجامعات (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٤١٤ هـ .
الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م

حسنى مبارك

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ ـ ٢١١

التعديل الأول

لاتفاقية منحة مشروع الربط بين الجامعات

(مرحلة ثانيـــة)

بيـن

جمهورية مصر العربيـة

و

الولايات المتحـدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢

التعديل الأول بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ لاتفاقية منحة مشروع الربط بين الجامعات(مرحلة ثانية) الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) .

بند ١ ـ تعدل اتفاقية منحة المشروع على النحو التالى :

(أ) يعدل بند ٣ ـ ١ المنحة بإحلال عبارة «سبعة ملايين دولار أمريكى ٧ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى » محل عبارة خمسة ملايين دولار أمريكى (٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى).

(ب) يعدل بند ٣ ـ ٣ (أ) بإحلال تاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ محـل تاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧

(جـ) يحذف بند ٥ ـ ٥ (ب) ويحل محله البند التالى ٥ ـ ٥(ب) على هذا النحو :

« فيما عدا ما قـد توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك كتابة

فإن منح الربط المقدمة للجهات المستفيدة ـ التى لاتفى بالمعايير الأساسية للقطاع الخاص ـ يجب ألا تزيد نسبة تلك المنحة لكل من الجهات الحكومية والقطاع العام باعتبارهما المستفيدين النهائيين عن ٣٠٪ من إجمالى أرصدة المنحة المقدمة .

(د) يحذف بنده ـ٥ (د) ويحل محله بنده٥ـ٥ (د) على النحو التالى :

سوف يتم تجنيب ما لا يقل عن ٥ ملايين دولار للمقترحات المبدئية والبحوث الأولية . وكذلك المنحة المقدمة للربط بين الجامعات المصرية والجامعات اللصيقة تاريخياً بالزنوج الأمريكية .

(هـ) يحذف بند ٥ ـ ٥ (و) ويحل محله بند٥ـ٥(و)على النحو التالى:

ستشارك الجهات المستفيدة فى تكاليف العملة المحلية للمشاريع البحثية وسوف تطبق وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بشرط المشاركة فى التكاليف المطلوبة على جميع المشاريع المقبولة، وتلتزم بتنفيذها على جميع منح الربط الجارى تنفيذها . ويمكن استبدال المشاركة العينية إلى مشاركة نقدية كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك وسوف تكون الأولوية المسبقة فى إتاحة الأرصدة للمشروعات التى لها مشاركة نقدية .

(و) يحذف وصف المشروع بالملحق رقم (١) فى الاتفاقية الأصلية ويحل محله وصف المشروع الجديد بالملحق رقم (١) متضمناً الخطة المالية التوضيحية (جدول ١) ومساهمة الحكومة المصرية والمستفيدين النهائيين فى المشروع (جدول ٢) .

(ز) يحذف بند ب ـ ٥ من ملحق الشروط النمطية بالاتفاقية الأصلية (ملحق ٢) بالكامل ويحل محله البند الجديد (ب ـ ٥) كمايلى:

بند ب ـ ٥ التقارير والسجلات المحاسبية والمراجعة والفحص :

(أ) يزود الممنوح الوكالة الأمريكية بالمعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع الممول من هذه الاتفاقية بحسب ما تطلب الوكالة .

(ب) يقوم الممنوح بمتابعة الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والتقارير ـ والمستندات وأية بيانات أخرى تتعلق بالمشروع الممول من هذه الاتفاقية بطريقة مقبولة توضح بجلاء ضمن ما توضحه من أمور أخرى كافة التكاليف الناشئة عن تنفيذ هذه المنحة وكذلك تلقى واستخدام السلع والخدمات المطلوبة لهذه الاتفاقية وأيضاً تكاليف المشروع الممولة من مصادر أخرى وطبيعة ونطاق طلبات الموردين المحتمل اختيارهم للبضائع والخدمات المتحصل عليها المطلوبة وأسس ترسية العقود وأوامر التشغيل والتقدم بصفة عامة نحو الانتهاء من المشروع (دفاتر وسجلات المشروع) .

وفقاً لاختيار الممنوح وبموافقة الوكالة سوف يكون إمساك دفاتر وسجلات المشروع وفقاً لأحد الأساليب الآتية :

١ ـ المبادىء المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ المبادىء المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة فى دولة الممنوح .

٣ ـ المبادىء المحاسبية التى تنص عليها اللجنة الدولية ـ للحسابات الموحدة (وهى مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولى للمحاسبين) أو

٤ ـ المبادىء المحاسبية الأخرى كما قد يتفق عليها الأطراف كتابة .

سوف يحتفظ بسجلات ودفاتر المشروع لفترة ٣ سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة .

(جـ) إذا تم صرف مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار أو أكثر مباشرة للممنوح من هذه المنحة فى أى سنة مالية فإن الممنوح مالم يتفق الأطراف على غير ذلك كتابة ـ سيتم أداء المراجعات المالية للأموال التى تم صرفها للممنوح من هذه المنحة وفقاً للأحكام التالية :

١ ـ سيقوم الممنوح باختيار مراجع مستقل بما يتفق مع المبادىء الأساسية التى يتم التعاقد عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية والصادرة عن طريق المفتش العام بالوكالة (المبادىء الأساسية) وسوف تتم المراجعة بما يتفق مع هذه المبادىء الأساسية .

٢ ـ فى كل سنة مالية للممنوح سيتم القيام بمراجعة الأرصدة التى قدمت له من خلال المنحة وسوف تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من المنحة يتم تقديمها وفقاً للمبادىء المحاسبية الأساسية المقبولة بوجه عام والمتفق عليها فى بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان الممنوح قدامتثل لأحكام الاتفاقية ، وسيتم استكمال كل مراجعة فى مدة لاتزيد عن سنة واحدة بعد إقفال السنة المالية للممنوح .

(د) سيقدم الممنوح إلى الوكالة تقرير المراجعة خلال ٣٠ يوما بعد استكمال كل مراجعة التزم بأدائها الممنوح وفقاً لهذا البند وسيقوم مفتش عام بالوكالة بمراجعة كل تقرير لتحديد ما إذا كان يتمشى مع متطلبات المراجعة المنصوص عليها بهذه الاتفاقيـة . وبشرط موافقة الوكالة فإن تكاليف المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام هذا البند يمكن أن تحمل على المنحة ، وفى حالات استمرار عدم المقدرة أو عدم الرغبة فى القيام بالمراجعة وفقاً لأحكام هذا البند فإن الوكالة ستقوم بالنظر فى العقوبات المناسبة التى تتضمن إرجاء لكل أو لجزء من المدفوعات وذلك حتى يتم الانتهاء من المراجعة بطريقة مرضية أو أن يتم أداء المراجعة بمعرفة الوكالة .

(هـ) سيقدم الممنوح إلى الوكالة ـ بالشكل والمضمون الذى تقبله ـ خطة يضمن بمقتضاها أن الأرصدة التى أتيحت من المنحة للمتلقين الفرعيين ـ الذين يحصلون فى أى سنة ميلادية واحدة على مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار أو أكثر ويتم مراجعة هذه الخطة وفقاً لما تنص عليه هذه الاتفاقية . ولكى يقوم الممنوح بالوفاء بمسئوليات المراجعة فإنه ينبغى لهذه الخطة أن تصف أساليب البحث التى يتعين على الممنوح استخدامها وذلك فيما يتعلق بأى متلق فرعى يطبق عليه هذا البند ويمكن استيفاء مسئوليات المراجعة التى تتعلق بالمتلقين الفرعيين عن طريق الاعتماد على المراجعات المستقلة للمتلقين الفرعيين . أو الاعتماد على الإجراءات المناسبة التى تؤدى عن المراجعين الداخلين أو العاملين فى المشروع من قبل

الممنوح عن طريق التوسع فى نطاق المراجعة المالية المستقلة التى يقوم بها الممنوح لتشمل اختيار حسابات المتلقين الفرعيين أو عن طريق الجمع بين هذين الإجراءين ، ينبغى أن تحدد فى الخطة المذكورة الأموال التى أتيحت للمتلقين الفرعيين والتى سوف تشملها المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام مراجعات أخرى بما يفى بمسئوليات الممنوح فى مراجعة (الهيئة التى لاتهدف إلى الربح والمؤسسة فى الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن ترتب المراجعات الخاصة بها . أما بالنسبة للمقاول الذى يهدف إلى الربح وتأسس فى الولايات المتحدة الأمريكية وله عقد مباشر مع الوكالة فإنه يتم مراجعته بمعرفة الوكالة المختصة . وبالنسبة للهيئة التطوعية الخاصة المؤسسة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة فإنها تكون مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، وبالنسبة لمقاول الدولة المضيفة فإنه ينبغى مراجعته بمعرفة الجهة المختصة الممنوحة التى يتعاقد معها) .

وسيقوم الممنوح بضمان اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة وذلك بناء على التوصيات الواردة فى تقارير مراجعة المتلقيين الفرعيين ، مع الأخذ فى الاعتبار ما إذا كانت المراجعات التى يقوم بها هؤلاء المتلقين الفرعيين تتطلب بالضرورة تعديل السجلات الخاصة بهم كما يطالب الممنوح كل متلق فرعى بأن يسمح للمراجعين المستقلين بمراجعة السجلات والكشوف المالية عند الضرورة .

(و) يمكن للوكالة بناء على اختيارها ـ القيام بالمراجعات المطلوبة فى ظل المنحة بالنيابة عن الممنوح وذلك عن طريق استخدام الأرصدة المتاحة من المنحة أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض ويقوم الممنوح باتاحة الفرصة للممثلين المفوضين من الوكالة فى جميع الأوقات المناسبة لمراجعة المشروع أو التفتيش عليه، وعلى استخدام السلع والخدمات الممولة من الوكالة وعلى الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى التى تتعلق بالمشروع والمنحة .

بند٢ ـ التصديق :

يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة فى أسرع وقت ممكن .

بند٣ ـ حرر هذا التعديل باللغتين الانجليزية والعربية وفى حالة وجود غموض أو اختلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

بند٤ ـ يصبح هذا التعديل الأول لاتفاقية المنحة سارى المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ـ فيما عدا ماتم تعديله وبموجب هذا التعديل تظل اتفاقية المنحة الموقعة فى تاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ سارية المفعول ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية .

وإشهاداً على ذلك فإن جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم وتم تسليمه فى اليوم والسنة المحددين أعلاه .

عن جمهورية مصر العربية	عن الولايات المتحدة الأمريكية
الاسم : د / موريس مكرم الله	الاسم : روبرت. هـ . بليترو
وزير الدولة للتعاون الدولى	السفير الأمريكى
الاسم : د / حسن سليم	الاسم : هنرى . هـ . باسفورد
رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكيـــة	مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليـــــة القـاهرة

الهيئـات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلوها عليها بأسمائهم .

وزارة التعـليم

الاسم : د / حسين كامل بهاء الدين

وزير التعـليم

المجلس الأعلى للجامعات

وحدة تنسيق العلاقات الخارجية

الاسم : د / صلاح الدين مرسى محمد

أمين المجلس الأعلى للجامعات

الاسم : على الدين هلال الدسوقى

المدير التنفيذى ـ بوحدة تنسيق

العلاقات الخارجية ـ المجلس الأعلى للجامعات

وصف المشروع

تشكل المرحلة الثانية لمشروع ترابط الجامعات امتداداً للمرحلة الأولى من المشروع والتى بدأت فى ١٩٨٠

أولا : هدف المشروع :

يهدف المشروع إلى زيادة مساهمة الجامعات المصرية فى حل مشكلات التنمية فى مصر . وسيعالج المشروع مشكلات التنمية عن طريق إجراء البحوث التطبيقية من خلال تكوين روابط ثلاثية بين الجامعات المصرية والجهات المستفيدة من ناحية (روابط خارجية) وبين الجامعات المصرية والمؤسسات المساعدة كالجامعات الأمريكية من ناحية أخرى (روابط داخلية) بحيث تدعم الثانية الأولى .والجهات المستفيدة هى المنظمات العامة والخاصة التى تقوم بتحديد مشاكل التنمية التى تتطلب حلولا . وتوجه البحوث التطبيقية لخدمة الجهات المستفيدة وذلك فى كافة مراحلها من حيث التعريف بالمشكلة المراد حلها وتحديد أهداف البحث وطرق تنفيذه .

ويمول هذا المشروع والذى يستمر لمدة خمس سنوات ثلاثة أنواع من منح الأبحاث وهى : مشاريع الروابط المغيرة (الميكرو) والمشاريع المتوسطة (المينى) والمشاريع الشاملة (الماكسى) وتمثل هذه الفئات من مشاريع الروابط تصنيف مرن لأنشطة الأبحاث إلى منح صغيرة ومتوسطة وكبيرة .

وتتكون الحصيلة الرئيسية للمشروع من إنجاز ٦٠ مشروعاً بحثيا بحيث تتحقق الأهداف التالية فى نهاية المشروع :

تطبيق النتائج البحثية لدى نحو ٦٠ من الجهات المستفيدة لحل مشكلات التنمية .

رفع الكفاءة البحثية لنحو ٦٠٠ باحث مصرى من الجامعات وذلك فى تخطيط وتنفيذ برامج البحوث التطبيقية .

تقوية الروابط بين الجامعات المصرية والمستفيد الثانى .

وضع أسس التعاون طويل المدى بين الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية .

ويركز المشروع على زيادة المجهودات لتنمية ومساعدة القطاع الخاص كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية فى مصر . وسيطبق معيار « القطاع الخاص » كمعيار رئيسى فى اختيار المشروعات لضمان تطبيق هذا المبدأ .

وبالإضافة إلى معيار القطاع الخاص ، فإنه يتم تطبيق معايير أخرى عند اختيار المشروعات البحثية لضمان تحقيق أقصى أثر تنموى للبحوث وفقاً لما يلى :

١ ـ أن يكون موضوع البحث ملبياً لمشكلة محددة لإحدى الجهات المستفيدة (المستخدمة) .

٢ ـ أن تكون الجهة المستفيدة (المستخدمة) مشتركة اشتراكاً إيجابياً فى مختلف مراحل البحث المقترح .

٣ ـ أن تحتوى المشروعات البحثية على إمكانية الوصول إلى نتائج ملموسة فى المدى القريب .

٤ ـ أن يقدم المشروع البحثى المقترح منهجاً متكاملا لحل المشكلة المستهدفة بحيث يتضمن بصفة خاصة النواحى الاقتصادية .

النتاج الرئيسى للمشروع :

يتكون النتاج الرئيسى المستهدف من المشروع من حوالى ٦٠ من أنشطة الأبحاث المتميزة التى يتم إقامتها بالاشتراك بين الجامعات المصرية والأمريكية وذلك على النحو التالى :

١ ـ إتمام عدد ٣٠ مشروعا بحثيا صغيرا (ميكرو) على مدى عمر المشروع ويمول المشروع بمنحة صغيرة بحد أقصى خمسين ألف دولار ولمدة عام ويغطى المواضيع البحثية ذات المدة القصيرة وجمع البيانات ويعمل على اختيار أحد الجوانب فى مشكلة محدوده وتعميق الفهم لها وتحديد بعض الحلول المقترحة للمشكلة المستهدفة . ويتضمن ذلك تمويل الأبحاث التمهيدية للمشكلة كما يمكن أن يشمل تحديد الحلول المؤقتة .

٢ ـ إتمام عدد ٣٠ مشروعا بحثيا متوسطا (مينى) على مدى عمر المشروع ويمول المشروع بمنحة متوسطة بحدأقصى أربعمائة ألف دولار ولمدة أربع سنوات. ويركز المشروع المتوسط بشكل أكبر على الأنشطة الخاصة بوضع حلول محددة للمشكلات التنموية الهامة من خلال الاعتماد على البحث التطبيقى بصورة أساسية . ويتضمن هذا النوع من المشاريع البحثية التعاون بين الفرق البحثية والجهات المستفيدة فى تنفيذ الحل المقترح على مستوى تجريبى أينما أمكن هذا . ويتطلب هذا النوع من المشاريع البحثية درجة أعلى من المشاركة من الجامعات الأمريكية (مقارنة بالمشاركة المناظرة فى المشروعات الصغيرة) .

٣ ـ إتمام مشروعان من مشاريع الروابط الشاملة (ماكسى) على مدى عمر المشروع . ويمول المشروع بحد أقصى ١ر٥ مليون دولار

ولمدة أربع سنوات ويخصص هذا النوع من المشاريع لدراسة عدد من المشاكل المتداخلة التى تخص أحد قطاعات الاقتصاد القومى .

وحيث إن هذا التوزيع لأنواع المشروعات يسبق مرحلة تقديم المقترحات البحثية فإنه يعد اقتراح مبدئى قابلا للتعديل حسب الحاجة خلال عمر المشروع .

ويمول المشروع ١٢٠ منحة مبدئية إضافة إلى الستين مشروعاً بحثيا . وتوفر هذه المنح تمويلا ملائما للصرف على عمليات الأعداد اللازمة للمقترح البحثى المشترك بين الجامعتين المصرية والأمريكية .

ثانياً : العملية البحثية كيفية عملها :

(ا) مجالات المشاريع البحثية :

يركز المشروع على مجالين رئيسيين :

١ ـ مشاريع بحثية قطاعية مثل الصناعة والطاقة ومنع التلوث وحماية البيئة والتعليم وتنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية والزراعة.

٢ ـ مشروعات القطاع الخاص البحثية .

(ب) اختيار المشروعات البحثية :

١ ـ تعيين الموضوعات البحثية :

يجب ـ حتى تكون مقترحات الأبحاث قابلة للتمويل طبقاً لهذا المشروع ـ أن تعالج إحدى مشكلات التنمية تلبية لرغبة إحدى الجهات المستفيدة والتى تبدى استعدادها للمشاركة فى نفقات البحث ، ويمكن أن توجه طلبات البحوث من الجهات المستفيدة إلى الجهة المنفذة

للمشروع والتى تقترح إحدى الفرق البحثية بالجامعات لتقوم بالمشروع أو يقدم الاقتراح البحثى أصلا من الفرق البحثية ـ بالجامعات المصرية بالاشتراك مع الجهة المستفيدة الملتزمة بالاشتراك فى النفقات .

٢ ـ شروط المقترحات البحثية :

يتلقى المشروع المقترحات البحثية المختصرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تتضمن تحديد المشكلة البحثية وأية معلومات أخرى لازمة لعملية المراجعة والاختيار ، كما يتلقى المشروع المقترحات البحثية المطلولة للمشروعات الكبيرة والتى يجب أن تتضمن تفاصيل أكثر للأنشطة المقترحة . وسوف يتم التوسع فى المقترحات البحثية المختارة لتقدم كمقترحات نهائية لإتمام عملية الاختيار على مرحلتين .

وتخضع مراجعة الاقتراحات البحثية المبدئية لشرطين رئيسيين وهما :

الأول . أن تستهدف الفكرة المقترحة حل مشكلة تنموية ذات أهمية اقتصادية للبلاد. وتكون متوافقة مع سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة المصرية مثل تشجيع وتنمية القطاع الخاص .

الثانى ، أن يعمل على زيادة كفاءة الباحثين الجامعيين فى مجالات البحوث التطبيقية المتصلة بالتنمية الاقتصادية .

ولتحقيق اتجاه المشروع لتشجيع تنمية القطاع الخاص يتم تطبيق شرط القطاع الخاص السابق ذكره على كافة المقترحات . بما يعنى أن وحدة تنسيق العلاقات الخارجية عند قيامها بمراجعة المقترحات وتنفيذ المنح تعطى أولوية للمشاريع البحثية التى يكون المستفيد النهائى فيها من القطاع الخاص .

وفيما يخص شركات القطاع العام فسوف تعطى الوحدة الأولوية لتلك الشركات المستفيدة التى يكون لديها خطط واضحة للإصلاح وتطبيق نظام الخصخصة وكذلك المقترحات البحثية ذات الأثر المباشر على نمو القطاع الخاص وإعادة هيكلة الاقتصاد ومساعى التحرر الاقتصادى .

ويتطلب المشروع من الجهة المنفذة ، وهى وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات أن تقدم دليلا واضحا على تنفيذها هذا الشرط لتمويل المشروعات البحثية .

فيما عدا ماتوافق عليه الوكالة خلاف ذلك كتابة ، فإن مشروعات الروابط التى لايكون فيها المستفيد النهائى قطاع خاص (كأن يكون قطاع عام أو حكومى) يجب ألا تتعدى نسبة ٣٠٪ من إجمالى الاعتمادات المالية للمنحة المقدمة .

وسوف تراجع الوكالة مدى التزام وحدة تنسيق العلاقات الخارجية لهذا الشرط بصفة سنوية وسوف ترتبط استمرارية تمويل المنح المعدة بواسطة وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بمدى التزام وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بهذا الشرط فى إجراءات تقديم المنحة .

وبالإضافة لهذا الشرط ، يتطلب المشروع تحقيق شروط التمويل التالية ـ لضمان التصميم البحثى الجيد واختيار أفضل المشاريع والمشاركة الفعالة والمتزايدة للجهات المستفيدة ومعالجة النواحى التنموية المختلفة وتقوية الروابط العلمية مع الجامعات الأمريكية :

(أ) يجب أن يكون الاقتراح البحثى متعدد المعارف بما يناسب المشكلة المستهدفة وسوف تستبعد الاقتراحات البحثية أحادية

التخصص والتى تركز على الناحية التكنولوجية للمشكلة دون الأخذ فى الاعتبار المردود الاقتصادى للحلول التكنولوجية المقترحة . ويجب إعطاء أهمية للمعارف المتداخلة مثل علم الاجتماع الريفى أو تحليل قوة العمل عندما يتطلب الأمر ذلك .

(ب) يجب أن يحقق المشروع المقترح هدف أو أكثر من الأهداف الاقتصادية التالية :

١ ــ خلق وزيادة فرص العمل .

٢ ــ زيادة الكفاءة الاقتصادية (زيادة الإنتاجية ، توفير النفقات ، زيادة القيمة المضافة) .

٣ ــ توفير النقد الأجنبى .

٤ ــ تشجيع الصادرات فى المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزات بالمقارنة لدول أخرى .

٥ ــ تحسين جودة الإنتاج للسلع المنتجة .

٦ ــ الاستعمال الاقتصادى للمواد غير المستخدمة (مثل استصلاح الأراضى والثروة السمكية والبحرية) .

٧ ــ تقليل النتائج السلبية (التلوث) .

٨ ــ تقوية الروابط مع الصناعات أو الشركات ذات الجدوى الاقتصادية والتى تتميز فيها البلاد بمركز متميز .

٩ ــ معالجة مشاكل الخدمات والسلع الضرورية المستخدمة بكثرة لدى الطبقات ذات الدخل المنخفض (وذلك لتحقيق أكثر عدلا للدخل) .

(ج) يلبى البحث المقترح الاحتياج لحل مشاكل محددة للجهات المستفيدة .

(د) يتضمن البحث المقترح درجة عالية من مشاركة الجهة المستفيدة ويجب أن يتضمن ذلك المشاركة فى تعريف المشكلة ، وتحديد أهداف البحث والمشاركة فى نفقاته ، وكلما زادت مشاركة القطاع الخاص كمستفيد نهائى فى المشروع البحثى كلما زادت أولويته فى التمويل .

(هـ) وفى الحالات التى يصعب فيها مشاركة المستفيد النهائى (مثل التعليم حيث المستفيدون النهائيون هم الطلبة) فى هذه الحالات يشترط أن يوضح البحث المقدم مدى جدية واستعداد الجهة المستفيدة الوسيطة (مثلا وزارة التربية) لتوزيع وتطبيق نتائج البحث حتى تصل للمستفيد النهائى .

(و) تعتبر مشاركة المستفيد النهائى فى النفقات المحلية للبحث شرط أساسى . وسوف تطبق وحدة تنسيق العلاقات الخارجية هذا المطلب على كافة العروض المقبولة وسوف يكون عليها أن تؤكد أنه قد تم الالتزام بهذا الشرط لكل منح الروابط تحت التنفيذ . ويمكن للمساهمة العينية أن تحل محل المساهمة النقدية إذا ما ظهرت الحاجة إلى ذلك وتبقى الأولوية للمشاريع التى يتزايد فيها قدر المساهمة فى النفقات وبصفة خاصة المساهمة النقدية .

(ز) يجب أن يكون الإطار الزمنى للبحث قابلا لتحقيق نتائج ملموسة فى مدة قصيرة متناسبة مع مدة المنحة (مثلا سنة واحدة للمشروع البحثى المغير وسنتان أو ثلاث أو أربع سنوات لكل أشكال المشروعات المتوسطة) ومع موافقة المستفيد النهائى على ذلك .

(ح) أن يشارك الجانب الأمريكى الجامعى فى التصميم البحثى ، بالتعاون مع الباحث الرئيسى للمشروع ويؤكد ذلك قيامهما معاً بالتوقيع على خطة البحث وذلك بالإضافة إلى تعهدهما بتقديم خدماتهما .

(ط) العمل على إيجاد علاقة علمية عريضة وممتدة بين الجامعات المصرية والأمريكية المشاركة . ومثال ذلك إمكانية تحديد مشروعات بحثية أخرى مرتبطة بالمشروع المقترح أو تحسين المناهج والنظم .

(ى) أن لا يمثل البحث المقترح تكراراً لبحوث مصرية سبق تنفيذها أو لبحوث أخرى مماثلة تم تمويلها من قبل الوكالة .

(ك) أن تقوم الوحدة بإعداد إجراءات مقبولة من الوكالة لحماية ، حقوق التأليف والنشر للباحثين المصريين والأمريكيين العاملين بالمشروع بدون أن يترتب على ذلك إعاقة فى غير محلها . من الاستفادة بنتائج أبحاث المشروع .

٣ ـ مشاركة المستفيد النهائى فى النفقات :

يشارك جميع المستفيدين النهائيين فى نفقات البحث بنسبة تبدأ

من ٣٥٪ بالعملة المحلية فى العام الأول وتزيد حتى تصل إلى ٥٠٪ فى عام ١٩٩٦ ، ويمكن للمساهمة العينية أن تحل محل المساهمة النقدية كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك .

٤ ـ خـدمات المعونة الفنيـة :

فى هذه المرحلة من المشروع سيتم إنشاء خدمة للتنسيق من خلال عقد تبرمه الوكالة مباشرة مع شركة من« الشركات المملوكة للأقليات» لتسهيل الاتصال كلما اقتضى الأمر ذلك بين الباحثين الأمريكيين والمصريين لأجل إعداد مقترحات الأبحاث وستقوم هذه الشركة المتعاقدة باستخدام عدداً من الأساتذة والخبراء فى المجالات الرئيسية للأبحاث . وذلك لمراجعة مقترحات البحث المبدئية من ناحية جدارتها الفنية والعلمية والحكم عليها وإبلاغ ذلك إلى وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات وتحديد المؤسسات الأمريكية ذات الكفاءة وتقديم اقتراحات بالمشاركين المناسبين للمشاريع البحثية الموافق عليها . ويدخل فى هذه الخدمة تقدير مدى الأهمية والقدرات المتاحة للعديد من المرشحين الأمريكيين ، وتفصيلات ذلك (تبعيتهم ، تعليمهم خبرتهم فى البحث ... إلخ) وتقديم المعلومات عن هؤلاء المرشحين الأمريكيين إلى الباحثين .

كما تشمل هذه الخدمات تقديم الشركة بعض المعونة الفنية قصيرة الأمد للجهة المنفذة للمشروع بالإضافة إلى مساعدتها كوكيل للمشتريات .

٥ ـ المشاركة فى المشاريع المركزية :

توجد بعض المشاريع الممولة من الفرع الرئيسى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتنمية الروابط بين الجامعات الأمريكية والجامعات الأجنبية تشمل التعليم والبحث وغيرها من الوظائف الجامعية بواشنطن ومن الممكن استخدام آليات هذه المشاريع المركزية لتحقيق متطلبات هذا المشروع الحالى بحيث يتم التمويل من خلاله للاشتراك فى المشاريع الممولة مركزياً .

٦ ـ الاعتبارات الخاصة :

(أ) مشاركة الجامعات السوداء فى المشروع :

تعتبر الروابط مع الجامعات والكليات التاريخية السوداء HBCUS فى الولايات المتحدة الأمريكية من الأوجه المميزة للمشروع فى مرحلته الثانية ، وبالإضافة إلى الإعلان العام الذى يتم نشره عن المشروع لتلقى المقترحات البحثية يتم توجيه إعلان خاص عن المشروع ووثائقه إلى الجامعات والكليات التاريخية السوداء من خلال الروابط ، القومية للفرص المتكافئة فى التعليم العالى NAFEO والمجلس القومى للمرأة السوداء NCNW .

وبصفة مبدئية يخصص ٣٠ مقترحا بحثيا فى السنة الأولى للنشاط مع الجامعات السوداء و ٤٠ مقترحا بحثيا فى السنة الثانية لذات الغرض . وتطبق نفس شروط التمويل العامة على المشاريع المقدمة تحت هـذا البند .

سوف يتم تخصيص ٥ مليون دولار للروابط مع الجامعات السوداء وهناك عدة احتمالات للشكل الذى قد تكون عليه تقسيمة المنح المرتبط بها كأن تكون ١٠ متوسط ، واحد كبير أو عدد أكبر من الصغير والمتوسط بدون كبير وسوف تراقب الوكالة هذا التخصيص خلال عمر المشروع .

(ب) المرأة فى التنميـة :

لضمان زيادة مشاركة المرأة فى المشروع ، فإن المشروع يتضمن شرطاً بمشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن عشرين فى المائة من إجمالى الباحثين فى المشروع .

ثالثاً ـ إدارة المشروع :

الجهة المنفـذة للمشروع :

وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات هى الجهة المنفذة للمشروع وتقوم هذه الوحدة بإدارة المنحة والعلاقة بين المجموعتين من الجامعات ، وتتلخص مسئولية الوحدة فى :

(أ) تسويق القدرة البحثية للجامعات لدى الجهات التى يمكن أن تكون مستفيد نهائى للمشروعات البحثية والعمل على ضمان مشاركة المستفيد النهائى فى خطوات البحث وتمويل المنح .

(ب) الإعلان عن تلقى اقتراحات البحوث واختيار أفضلها للتنفيـذ بما يتوافق مع شروط التمويل .

(جـ) إجراء التقييم والتحكيم الفنى والعلمى والمالى للمشاريع المقترحة والمقدمة .

(د) اعتماد الأبحاث المختارة والموافقة على تمويل المنح المبدئية والمنح النهائية .

(هـ) المساعدة فى تعيين الجامعات الأمريكية القادرة على المشاركة فى تصميم البحث وتنفيذه .

(و) شراء الأجهزة اللازمة وترتيب ما يطلب من زيارات الأجل القصير للأمريكيين المتخصصين المتبادلة ومجهودات البحوث المتبادلة ، وذلك من خلال المنح الفردية .

(ز) الاحتفاظ بسجلات دقيقة ومتاحة لكل أنشطة المقترحات البحثية والمنح وبيان حالاتها الراهنة .

(ح) القيام بمراجعات دورية على أداء المشاريع تحت التنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية كلما اقتضى الأمر ذلك .

(ط) مباشرة وتقييم الأداء الكلى للمشروع وتقديم البيانات المالية وتقارير تقدم المشروع المطلوبة .

(ى) نشر نتائج البحوث وتشجيع استخدامها .

(ك) القيام بتقييم آثار المشروع والمنافع المترتبة على التعاون المصرى الأمريكى فى هذا المجال .

(ل) المساعدة فى التقييمات الخارجية للمشروع .

(م) إدارة نظام المنح طبقاً لمتطلبات المشروع مثل ملاحظة الالتزام بالوفاء بالمواعيد والشروط السابقة على السحب والتأكدمن تحقيق الجزء المخصص للروابط مع الجامعات السوداء والتأكد من أن التمويل العام للمشروع ملتزم بذلك وتنفيذ اتجاه المشروع لتشجيع ودعم القطاع الخاص وتطبيق شروط المشروع فى هذا الشـأن .

(ن) التأكد من تطبيق شرط مشاركة المرأة المنصوص عليه فى البند (٥ ـ ٥) من الاتفاق على هذا المشروع .

(د) تأسيس قاعدة بيانات مفصلة بالنوع (ذكر ـ أنثى) شاملة البحوث الجارية والجديدة ، والمشاركين ، وذلك للتمكين من تقييم أثر المشروع على كافة الأطراف وبصفة خاصة الباحثين الجامعيين .

وسوف تقوم الوحدة بمراجعات داخلية سنوية للتحقق من أداء المشروعات وبيان مدى تقدمها وكأساس لخطط العمل والميزانيـات السنوية ومطالبات التمويل المترتبة عليها والمقدمة للوكالة وسيكون ذلك بمثابة تحديث وتجميع لنتائج المراجعات الداخلية النصف سنوية ، وسوف يشتمل تقرير المراجعة الداخلى السنوى على تحليل لزيادة قدرات الجامعات المصرية فى البحوث التطبيقية ومدى اتفاق ذلك مع المعلومات الواردة إلى قاعدة البيانات .

وسوف تتعاقد الوحدة مع شركة محاسبة مصرية مقبولة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للقيام بمراجعات مالية دورية على نسبة غير

قليلة من المشاريع ، وتحتوى عينة المشاريع المراقبة سنوياً على الأقل على كل المشاريع الكبيرة وخمسة مشاريع متوسطة وثلاثة مشاريع صغيرة ، وسوف توضح نتائج هذه المراجعات مدى التزام المشروعات بسياسات المنح ولوائح وإجراءات الوكالة ، وسوف تبلغ الوحدة الوكالة فى تقاريرها الدورية بملخص نتائج هذه المراجعات والمقترحات الواردة فيها ، والأعمال التى قامت بها الوحدة لحل المشكلات التى أبرزتها هذه المراجعات .

وسوف يتم إجراء تقييم خارجى رئيسى للمشروع فى السنة المالية ١٩٩٤ بواسطة مستشارين أمريكيين ومصريين لقياس وتحديد مدى نجاح المشروع فى تحقيق أهدافه .

رابعاً ـ ملخص الخطة المالية :

وتقدر مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بـ ١٥ مليون دولار وتتكون من تمويل ١٣٠ / شخص ـ عمل من مجهودات الفرق البحثية المصرية المكونة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالإضافة إلى ١٨٠ / شخص ـ شهر عمل من مجهودات المساعدة الفنية قصيرة الأمد للمساعدة فى مختلف أنشطة الأبحاث و٤ شخص سنوات عمل من المساعدة الفنية الطويلة الأمد للروابط الكبيرة (الماكسى) تمويل شراء معدات ومهمات علمية وتقييمات ومراجعات للمشروع . كما تتضمن المساعدة الفنية خدمات بحثية واستشارية للجامعات الأمريكية .

ويجب أن تعبر الميزانية التقديرية لأى منحة من منح الروابط عن توازن فى توزيع الموارد بين الجامعة المصرية والجامعة الأمريكية الممثلين فى الرابطة . إلا أنه يمكن التخفيف من هذا الشرط فى حالة أن تكون الرابطة مع جامعة أمريكية غير سوداء وبحيث تكون نسبة توزيع الاعتمادات المالية ٦٠ : ٤٠ بين الجامعة المصرية والجامعة الأمريكية وتبقى ٥٠ : ٥٠ بين الجامعة المصرية والجامعة الأمريكية السوداء .

وسيخصص مبلغ ٥ مليون دولار للأنشطة بين الجامعات المصرية والكليات التاريخية السوداء ، وستكون المساعدة الفنية للروابط ذات الأجل القصير فى نطاق هذا التخصيص مقدمة من الرابطة القومية للفرص المتكافئة فى التعليم العالى NAFEO والمجلس القومى للمرأة السوداء NCNW من خلال منحة مقدمة من الوكالة .

وستكون مساهمة الحكومة المصرية والمستفيد النهائى القطاع العام والخاص مقدرة بمبلغ ١٠ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى نقداً ، بالإضافة إلى مساهمة عينية مثل إتاحة المعامل والمرافق الأخرى اللازمة للأبحاث وستكون المساهمة النقدية لتمويل الآتى :

١ ـ إدارة المشروع بواسطة وحدة تنسيق العلاقات الخارجية .

٢ ـ جانب العملة المحلية المدفوع بواسطة المستفيد النهائى المشارك فى التمويل (المشاركة فى التكلفة) .

وتشمل المساهمة العينية المرافق والموارد والخدمات العامة . ويمكن أن تحل المساهمة العينية بدلا من المساهمة النقدية للمستفيد النهائى . كلما اقتضت الضرورة ذلك .

جدول

مشروع ترابط الجامعات
الخطة المالية التوضيحية ـ منحة

البيان	ارتباطات السنة المالية حتى تاريخه			ارتباطات
	بالدولار الأمريكى	بالدولار محول إلى جنيه مصرى	إجمالى	بالدولار الأمريكى
الفرق البحثية المصرية (خدمات بحثية) ...	—	٧٥٠	٧٥٠	—
المساعدة الفنية قصيرة الأجل (خدمات بحثية أمريكية)	١,٤٠٠	—	١,٤٠٠	٦٨٠
مهمات علمية وتبادل زيارات علمية	٥٠٠	—	٥٠٠	٢٤٠
المساعدات الفنية طويلة الأجل (خدمات بحثية أمريكية)	٢٥٠	—	٢٥٠	١٢٠
معدات وأجهزة علمية	٤٠٠	٣٠٠	٧٠٠	١٩٠
منح مبدئية	٥٠٠	—	٥٠٠	٩٦
تنسيق روابط والمساعدات الفنية لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية	٥٩٢	—	٥٩٢	—
التقييم	٢٠	—	٢٠	—
المؤتمرات ونشر المعلومات البحثية	٣٠	٣٠	٦٠	٥٠
المراجعات والتقييمات	١٥	١٥	٣٠	—
الاحتياطى	١٢٠	٧٨	١٩٨	(٢٠)
الإجمالى	٣,٨٢٧	١,١٧٣	٥,٠٠٠	١,٣٥٦

رقم (١)
رقم ٢٦٣ ـ ٢١١ (مرحلة ثانية)
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

السنة المالية ١٩٩٣		الارتباطات التراكمية متضمنة السنة المالية ١٩٩٣			التكلفة الإجمالية طوال حياة المشروع		
بالدولار محول إلى جنيه مصرى	إجمالى	بالدولار الأمريكى	بالدولار محول إلى جنيه مصرى	إجمالى	بالدولار الأمريكى	بالدولار محول إلى جنيه مصرى	إجمالى
٣٦٥	٣٦٥	—	١,١١٥	١,١١٥	—	٢,٣٠٨	٢,٣٠٨
—	٦٨٠	٢,٠٨٠	—	٢,٠٨٠	٥,٧١٠	—	٥,٧١٠
—	٢٤٠	٧١٠	—	٧٤٠	١,٩٧٤	—	١,٩٧٤
—	١٢٠	٣٧٠	—	٣٧٠	٨٢١	—	٨٢١
١٤٠	٣٣٠	٥٩٠	٤٤٠	١,٠٣٠	١,٣٢٠	٧٨٤	٢,١٠٤
—	٩٦	٥٩٦	—	٥٩٦	٥٩٦	—	٥٩٦
—	—	٥٩٢	—	٥٩٢	٥٩٢	—	٥٩٢
—	—	٢٠	—	٢٠	٩٠	١٠	١٠٠
٥٠	١٠٠	٨٠	٨٠	١٦٠	٨٠	٨٠	١٦٠
—	—	١٥	١٥	٣٠	٢٠	١٥	٣٥
٨٩	٦٩	١٠٠	١٦٧	٢٦٧	٤٠٠	٢٠٠	٦٠٠
٦٤٤	٢,٠٠٠	٥,١٨٣	١,٨١٧	٧,٠٠٠	١١,٦٠٣	٣,٣٩٧	١٥,٠٠٠

جدول رقم (٢)

مساهمة الحكومة المصرية والمستفيد النهائى فى المشروع

(جنيه مصرى)

(بالألف جنيه)

البيان	تكلفة المشروع حتى تاريخه			مساهمة الحكومة المصرية والمستفيد النهائى (التعديل الحالى)			المساهمة طوال حياة المشروع		
	الحكومة المصرية	المستفيد النهائى	جملة	الحكومة المصرية	المستفيد النهائى	جملة	الحكومة المصرية	المستفيد النهائى	جملة
مصاريف إدارية لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية	٦٠٠	—	٦٠٠	٣٨٠	—	٣٨٠	٢,١٠٠	—	٢,١٠٠
الفرق البحثية المصرية	١,٠٢٢	٢,٣٨٠	٣,٤٠٢	١,٠٢٢	٢,٣٨٠	٣,٤٠٢	٢,٠٥٥	٤,٧٩٥	٦,٨٥٠
	١,٦٢٢	٢,٣٨٠	٤,٠٠٢	١,٤٠٢	٢,٣٨٠	٣,٧٨٢	٤,١٥٥	٤,٧٩٥	٨,٩٥٠

إجمالى مساهمة الجانب المصرى ٢,٨ مليون دولار (بسعر صرف للدولار ٣,٢ جنيه مصرى) .

يمكن للمساهمة العينية أن تحل محل المساهمة النقدية كلما اقتضت الضرورة ذلك .

٣٠٪ من إجمالى مساهمة المستفيد النهائى تكون من الحكومة المصرية طالما أن ٣٠٪ من إجمالى المشروعات البحثية يكون المستفيد النهائى فيها قطاع حكومى وذلك وفقا لخطاب تنفيذ المشروع رقم (٥) . وكما هو الحال فى حالة أى مستفيد نهائى آخر فإن المساهمة العينية يمكن أن تحل محل المساهمة النقدية كلما اقتضت الضرورة ذلك .